الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.15

Distr.: General

21 December 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)
ثم: السيد أوزوغيرغن (نائب الرئيس) . . . . . (تركيا)
ثم: السيد أسدي (الرئيس) . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

(ج) السلع الأساسية (تابع)

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/53/85، A/53/154، A/53/186، A/53/226، A/53/266/Add.1-4 و A/53/363).

١ - **السيد تاناسيسكو** (رومانيا): قال إن الاستعراض الشامل الحالي الذي يجرى كل ثلاث سنوات، يجرى الآن في ظل ظروف خاصة للغاية. فأولا، أدى الإصلاح الذي طرحه الأمين العام إلى إنشاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظام منسقي الأمم المتحدة المعزز، ودور الأمم المتحدة، وهي أمور تكتسب ثقة متزايدة من جانب الدول الأعضاء، ورومانيا من بينها. وأضاف أن بلده من بين الـ ١٨ دولة التي اختيرت للمرحلة التجريبية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أكدت ممارسة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في رومانيا الدور الحيوي الذي يقوم به المنسق المقيم وأهمية التعاون بين الهياكل الحكومية. وثانيا، إن استعراض السنوات الثلاث يجري في وقت تمس الحاجة فيه إلى التضامن الدولي لمكافحة الآثار السلبية الناجمة عن العولمة، مثل التهميش والفقر. وأضاف أن وفده يرى أن الأنشطة التنفيذية هي أحد عناصر هذا التضامن. ثالثا، إن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. وإن وفده يرحب في هذا السياق بجهود الفريق العامل المعني باستراتيجية التمويل الذي أنشأه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢ - وقال إن وفده لديه عدة توقعات في ضوء هذه الظروف الخاصة. أولها، إنه واثق من أن مشروع القرار الذي ستعتمده اللجنة سيستعيد ثقة البلدان المانحة وبلدان البرنامج على السواء في الأنشطة التنفيذية. وثانيها، أن اعتماد تدابير جديدة ينبغي أن يعزز جميع مكونات عملية الأمم المتحدة للإصلاح في ميدان الأنشطة التنفيذية، على أساس الدروس المستفادة من السنة الأولى لأنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظام المنسقين المقيمين ودور الأمم المتحدة. وقال إن التنسيق يعد أمرا حيويا سواء على المستوى القطري أو على مستوى المقر. وفي هذا الصدد، يتفق مع ممثل سويسرا، على أن الدور التنسيقي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يظل بلا منازع. وأشار إلى بيان مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثناء المناقشة الأخيرة التي أجراها فريق المناقشة بشأن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فأيَّد اعتماد معايير دنيا للموظفين، وللتسهيلات السوقية، واستعمال نظام المنسقين المقيمين لأماكن العمل المشتركة. وأضاف أن المعايير الدنيا ستفيد أيضا في التقييم الدوري للتنسيق على المستوى القطري وفي إعداد تقارير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو للجمعية العامة.

٣ - ومضى قائلا إن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات ينبغي أن يكفل أيضا التوجيه فيما يتعلق بتخصيص الموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقرر في عام ١٩٩٥ وأن ينظر في ما إذا كان نمط التخصيص الذي يتبعه البرنامج يمكن أن يمتد إلى الصناديق والبرامج الأخرى. وإن وفده يؤيد مبدأ التوزيع في ثلاث قطاعات، في إطار النظام المعروف بالتخصيص المستهدف للموارد من الاعتمادات الأساسية (١-١-١ و ١-١-٢ و ١-١-٣) وأعرب عن أمله في أن تستخدم الموارد المخصصة للبرامج الإقليمية وللبلدان التي تمر بظروف خاصة بكفاءة. كما ينبغي أن يولِّد الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات أفكارا بشأن ولاية ودور صندوق

الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في المستقبل، وبشأن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية لكل من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين. وأخيرا، يتعيَّن عليه أن يعالج ممارسات المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. وأضاف أن وفده قد اقترح إدخال عدة تحسينات في هذا الصدد أثناء الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة.

٤ - **السيد سن سونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن ترتيب الأولويات في مرحلة صياغة برامج الأمم المتحدة للمساعدة سيساعد على تحقيق الهدف ذي الأهمية الحيوية المتمثل في الدعم الفعال من حيث التكلفة للتنمية على الصعيد الميداني. كما أنه سيساعد البلد المعني على التعجيل بتنفيذ سياسته الاقتصادية، واستغلال موارده الطبيعية وتوفير المزيج المناسب من المعدات التكنولوجية والتدريب التكنولوجي لتحقيق ذلك الهدف. وقال إن تعزيز نظام المنسقين المقيمين يحتل أهمية عليا، وإن المنسقين المقيمين بوسعهم إلى أبعد حد فهم الحالة على أرض الواقع والنهوض بالتعاون بين الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وحث الدول الأعضاء على توفير التمويل الضروري للوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، كما حث البلدان المتقدمة النمو بخاصة على احترام تعهداتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. فضلا عن ضرورة التماس موارد جديدة لتمويل التنمية.

٥ - واختتم كلمته بأن شكر جميع من قدموا لبلده المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في أعقاب الكارثة الطبيعية التي أصابت بلده.

٦ - **السيدة إزاتا** (أنغولا): قالت إن عملية السلام قد اتخذت في بلدها منعطفا خطيرا، مما يفاقم من الآثار السلبية لعملية العولمة والتحرير الاقتصادي. وقالت إن بلدها يبذل كل ما في وسعه لإقامة سلام دائم، ولينفذ في الوقت ذاته برامج للإنعاش الاقتصادي وتثبيت الاستقرار لسكانه، ولا سيما في المناطق الريفية. ولاحظت في هذا السياق أن أنغولا قد صنفت ضمن البلدان الـ ٤٨ الأشد فقرا في العالم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ الذي نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرغم من المساعدة التي تلقتها من وكالات الأمم المتحدة.

٧ - وقالت إن الحالة الاجتماعية في بلدها تنذر بالخطر. ونتيجة للحرب، يوجد ٥ ملايين شخص مشردين داخليا، ومليوني لاجئ في البلدان المجاورة، و ٨٠ ٠٠٠ معوق، داس معظمهم على الألغام الأرضية. هذا إضافة إلى أن ٦٠ في المائة من الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس لا يستطيعون الانتظام فيها نظرا للافتقار إلى الهياكل الأساسية.

٨ - وأضافت أن وفدها يلاحظ مع القلق انخفاض الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمر الذي يحد من قدرة الممثل المقيم على الاضطلاع بالتكليف المسند إليه في أنغولا. وأثنت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما حققه من إنجازات في ظل تلك التقييدات المالية كما أعربت عن الأمل في أن تُدرج أنغولا في المستقبل، ضمن البلدان المشاركة في المشروع التجريبي لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حتى يتسنى لها إيقاف المزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي.

٩ - **السيد زدانوفيتش** (بيلاروس): قال إن وفده يرحب بالتدابير المقترحة لإصلاح عمل نظام الأنشطة التنفيذية. كما يرحب بالتركيز المتزايد من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأنشطة الميدانية، ولا سيما في منطقة دول أوروبا الشرقية ودول رابطة الدول المستقلة. وقال إن معظم الأنشطة قد استفادت من التنفيذ الوطني والنهج الابتكارية الأخرى التي تلقت دعما من الحكومات. وأن تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة للميدان هو نتيجة إيجابية لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، كما أدى إلى تيسير تعاون أوسع نطاقا بين وكالات الأمم المتحدة. وأيّد وفده الاقتراحات الداعية إلى نقل الموظفين من المقر إلى الميدان.

١٠ - وأضاف أن نظام المنسقين المقيمين هو أحد أهم آليات الأنشطة التنفيذية في المستقبل. إلا أن وفده يرى ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام إلى العلاقة بين المنسقين المقيمين والبلدان المستفيدة. وقال إن المشاورات المنتظمة بين المنسقين المقيمين والشركاء الوطنيين من شأنها أن تساعد النظام على الاستجابة بشكل أسرع للأولويات الوطنية. وأن وفده يعتقد أيضا أن وظائف المنسقين المقيمين، ينبغي أن يضطلع بها، على الصعيد العملي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١ - وفيما يتعلق بالتمويل، قال إن بلده، شأنه شأن بلدان أخرى كثيرة، يشعر بالقلق إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وإن هناك حاجة لإقامة تعاون أوثق بين صناديق وبرامج مؤسسات بريتون وودز، والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية بغية معالجة المشاكل وزيادة فعالية جميع أنشطتها الأخرى. وقال إن حكومته قد زادت بدرجة كبيرة من مساهمتها المالية عن طريق الاشتراك في تمويل المشاريع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تفي بـ ٧٥ في المائة من تكاليف تشغيل مكتب بيلاروس. كما أنها خصصت ٠٠٠ ٣٠٠ دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ مشروع للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى فترة ثلاث سنوات.

١٢ - واختتم قائلا، إن وفده يؤيد التدابير الرامية إلى تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ويتطلع إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض تنفيذ الخطة.

١٣ - **السيد أمزيان** (المغرب): قال إن وفده يؤمن بمبادئ الحياد والعالمية وبما تتصف به الأنشطة التنفيذية من طابع المنحة. والواقع أن الحياد والتجرد هما سمتان متميزتان للأمم المتحدة سهلتا إدماج الأهداف الدولية في الخطط والبرامج الوطنية للتنمية. وقال إن نظام المنسقين المقيمين هو محور تدور حوله أنشطة الأمم المتحدة على المستوى الميداني وينبغي تعزيزه. والتقدم الذي أحرز في تنسيق استجابة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، لاحتياجات البلدان المستفيدة يستحق الثناء. وأنه مما يؤسف له أن عقبات مثل تناقص الموارد المالية، وتعقد الإجراءات واختلاف درجات تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة وعدم وجود أماكن عمل مشتركة، كثيرا ما يحول بين وكالات الأمم المتحدة وبين مد هذا التنسيق لكي يشمل مستوى البرمجة.

١٤ - وقال إن عمليات مذكرات الاستراتيجية القطرية/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن يحسنا تماسك الأنشطة التنفيذية وإدماجها في الجهود الإنمائية الوطنية. وسيتعزز تأثير مذكرة الاستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتماد النهج البرنامجي شريطة أن تبسط هيئات الأمم المتحدة وتوائم

إجراءاتها المتعلقة بالبرمجة القطرية. وحتى الآن، وعلى الرغم من النداءات المتعددة للقيام بذلك - وأحدثها ما ورد في قراراي الجمعية ١٩٩/٤٧ و ١٢٢/٥٠ - فإن معظم المنسقين المقيمين أفادوا بعدم إحراز تقدم في هذا الصدد منذ عام ١٩٩٥.

١٥ - وقال إن وفده يؤيد أسلوب التنفيذ الوطني ويؤمن بأنه ينبغي أن يصبح المعيار لجميع المشاريع؛ والواقع أنه عندما لا تستخدم ذلك المعيار الأسلوب في تنفيذ برنامج ما فينبغي أن تُقدم الأسباب استخدامه.

١٦ - وأضاف ان انخفاض الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية يعد تهديدا مباشرا لاستمرار التعاون المتعدد الأطراف. وأعرب عن قلقه الشديد لتناقص الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموارد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وركود موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. وقال إن زيادة عدد الصناديق ذات الأغراض الخاصة لا يعوض الانخفاض في المساهمات الأساسية. وأضاف ان الحالة تدعو للأسى بوجه خاص نظرا للالتزامات التي قطعتها بعض الدول الأعضاء على نفسها في المؤتمرات العالمية التي عقدت أثناء حقبة ما بعد الحرب الباردة. وأعرب عن أمله في أن يلهم الجهد الذي يقوم به الموظفون على المستوى الميداني الدول الأعضاء لكي تتحمل نصيبها من المسؤولية المالية. ودعا إلى إجراء مفاوضات جادة بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية بهدف ضمان تناسبها مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية، وخاصة في أفريقيا. وينبغي أن تلتمس تدابير الإصلاح أيضا إيجاد بعض التناسب بين التبرعات والمساهمات المقررة لكفالة إسهام الدول ذات القدرات المتساوية بمستويات متساوية.

١٧ - **السيد الديلمي** (اليمن): قال إن عملية التنمية في البلدان النامية تعاني من جراء التناقص المستمر للمساعدة الخارجية وتأثيرات الأزمة الاقتصادية. ويبدو أن اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي أنشئت بغية تعزيز تماسك السياسة العامة، قد حققت نتائج إيجابية. وقال إن وفد بلاده يرى أن اللجنة اتبعت النهج الأصوب بالتركيز على جوانب السياسة وزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقال إنه من المعترف به، كما ورد في الفقرة ٤٩ من تقرير الأمين العام (A/53/226/Add.1)، أن الاختلاف في التصورات والولايات والهياكل وطرق العمل والموارد لم يكن عنصر حجب لزيادة التفاعل الذي أدى إلى المزيد من العطاء والمكاسب. وقال إن وفده يعتقد أن دور المنسق المقيم يزداد من حيث الأهمية بقيامه كممارسة فعلية باقامة الفعاليات المتعلقة بحوارات السياسة العامة بين الشركاء الإنمائيين وذلك بناء على طلب الحكومات. ومن هذا المنطلق يتجسد مفهوم "الميزة النسبية": فحياد الأمم المتحدة وتوسع نطاق ولايتها، وعملها في القطاعات الاجتماعية، وعلاقتها الواسعة مع الشركاء يسهل من الحصول على مزيد من المواءمة بين الأنشطة من أجل تقديم دعم أكثر فعالية للجهود الوطنية.

١٨ - ثم انتقل إلى تقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان العالمي وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/53/186)، فقال إنه كما لاحظ التقرير في الفقرة ٦، كانت التسعينات فترة مشهودة من جوانب عدة، فقد وقعت فيها تطورات عديدة لصالح قضية المرأة والطفل. ولقد شهد العالم رواجا واسع النطاق لمبدأي الحكم الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، سيكون من الصعب بلوغ المرامي المتوخاة لعام ٢٠٠٠ للأهداف الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ما لم تتضافر كل الجهود لشركاء التنمية

في استيفاء المتطلبات لذلك. وأضاف أن الجمهورية اليمنية تعمل على كل ما شأنه ضمان تمتع الطفل بحقوقه كافة، لأن الطفل في اعتقادها هو الثروة المستقبلية للوطن.

١٩ - ومضى قائلا إن الجمهورية اليمنية باعتبارها من البلدان الأقل نموا، تشق طريق تنميتها بجهود دؤوبة، بالرغم مما تعانيه من مصاعب جمة بسبب مجموعة من العوامل الداخلية المتعلقة بالاستثمار التنموي للبنية الأساسية، والعوامل المتعلقة بتأثيرات الوضع الاقتصادي الإقليمي والدولي. ولذلك ترحب بالجهد الإنمائي الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة وتعترف بالدور الهام الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز. وتتطلع إلى زيادة التنسيق مع شركاء التنمية وإلى تلقي المزيد من المساعدة الإنمائية لمجابهة المتطلبات الرامية نحو تنمية شاملة ومستدامة.

٢٠ - **السيد الأوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفده يؤيد جهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، ولكنه يلاحظ أن برنامج الإصلاح لم يثمر حتى اليوم إلا في استقطاع البرامج وتخفيضها. وأضاف قائلا، إنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن ولاية المنظمة لا تنحصر فقط في عمليات السلم والأمن، بل تشمل بشكل أكبر، مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنه بدون ذلك يصعب استتباب السلم والأمن. لذلك فليس من المقبول أن تعاني منظمات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية من نقص التمويل في الوقت الذي تزداد فيه حاجة البلدان النامية إلى مساعدات هذه المنظمات، وقال إن هذه الدول قد تضررت كثيرا من عملية الانفتاح وشمولية العولمة وشروط المؤسسات المالية الدولية، التي أدت إلى تهميش كثير من هذه الدول، وخاصة أقل البلدان نموا، كما أدت إلى إعاقة مجهوداتها في التنمية بل وتوقف التنمية تماما في عدد منها، نتيجة نقص مواردها ونقص المساعدة الإنمائية الرسمية، وثقل المديونية. وقد تناقصت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أغنى بلدين في العالم وهما الولايات المتحدة واليابان، تناقصا حادا. ولذلك، فإنه يناشد الدول المانحة التي ظلت مساهماتها تتناقص بشكل عام أن تزيد من مساهمتها الطوعية. وأضاف أن البلدان النامية يقع عليها أيضا التزام بتعبئة مواردها لمقابلة احتياجات التنمية في بلادها، مما يمهد لشراكة حقيقية في جهود التنمية بينها وبين منظمات وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية والدول المانحة على السواء.

٢١ - وقال إن موضوع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يشكل شاغلا هاما للبلدان النامية لعدد من الأسباب. فالإطار المقترح من قبل الأمين العام في مبادرته قد تحول من إطار للتنمية إلى عملية ذات طابع استمراري. في حين أن قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠ قد ركزا على الطبيعة الطوعية للأنشطة التنفيذية، ويبدو الآن أن هذا الإطار سيُفرض على جميع البلدان بدون استثناء، بصرف النظر عما إذا كان موافقا لاحتياجاتها أم لا. وعلاوة على ذلك، فإن الملكية والتنسيق في هذا الإطار هي للأمم المتحدة وليست للدول. وقال إن وفده لا يرى القيمة التي يضيفها هذا الإطار إلى عملية التنمية في البلدان النامية، بل أنه على العكس من ذلك، يتخوف من أن إدارة هذا الإطار سترتب عبئا إضافيا على الموارد المتاحة للبرامج، وستطيل من الإطار الزمني اللازم لانجاز البرمجة عن طريق خلق بيروقراطية جديدة ذات تكلفة. وقال إنه لا يقبل الرأي القائل بأن الإطار سيزيد مشاركة الأمم المتحدة في الاستجابة لطلبات المساعدة من جانب الحكومات، لأن مذكرة الاستراتيجية الوطنية، حسب القرارات المنشئة لها، هي أيضا إطار للعرض والطلب. ومع ذلك، فإن وفده على استعداد لقبول

الإطار مبدئيا، شريطة نجاح مشروع التجربة الرائدة الحالي بناء على تقييم حكومات البلدان المعنية. التي لابد أن تشارك مشاركة حقيقية في التقييم.

٢٢ - وأضاف أن موضوع المنسق المقيم يشكل شاغلا هاما آخر للبلدان النامية. وإن وفده مهتم بالتوصية بإيجاد أو بناء دار للأمم المتحدة وتجهيزها بأحدث الآلات والنظم الالكترونية. وقال إنه لا يرى الفائدة التي يمكن أن تضيفها هذه العملية ذات التكلفة المرتفعة. فالتقدم المحرز في وسائل الاتصالات يتيح لهذه المنظمات التنسيق مع المركز الرئيسي بسهولة ويسر. وقال إن وجود ممثلين للبرامج والمنظمات الأخرى في البلد المضيف أمر ضروري. وطالب بأن تكون مهمة المنسق المقيم تنسيقية وليست مهيمنة. وقال إنه ليس من المستحسن أن يترأس المنسق المقيم اجتماعات مجموعة المانحين، إذ أن ذلك يلزمه بقبول وتنفيذ القرارات المتمخضة عن تلك الاجتماعات، مما يتعارض مع دوره كحفاز بين البلد المضيف والبلدان المانحة. وإن وفده لا يرى أن مهمة التنسيق مهمة تستغرق كل الوقت، وعليه فإنه لا يرى داعيا لتعيين موظف متفرغ له. ويرى وفده أنه بما أن المنسق المقيم سيقوم نيابة عن الأمم المتحدة بمهام لا تندرج في مهام التنمية، فإنه لا يرى تحميل مثل هذه المصاريف على مساهمة الحكومات.

٢٣ - تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أوزوغيرغن (تركيا).

٢٤ - **السيد أكيلوغان** (بنن): كرر الإعراب عن القلق الذي أعرب عنه وزير الخارجية والتعاون في بنن أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة، إزاء تناقص الموارد الأساسية لمختلف الصناديق والبرامج، وناشد البلدان المانحة أن تبدي التضامن الضروري والإرادة السياسية لزيادة تلك الموارد. وقال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على تعزيز نظام المنسقين المقيمين، الأمر الذي سيدعم التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة ويعظم الفوائد التي تعود على البلدان المستفيدة. وقال إن وفده، يرغب بصفة خاصة أن يرى تعاونا متزايدا بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

٢٥ - وأضاف أن حكومته قد اعتمدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مذكرة استراتيجية قطرية تغطي الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠١، وتزامن ذلك تنفيذ إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون مع بلده. وتركز المذكرة على تقليل حدة الفقر وتحسين ظروف المعيشة؛ والحكم السليم وتحرير المجتمع المدني؛ وتوفير فرص العمل، والتدريب المهني، وتنمية الأنشطة التجارية والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أنشأت الحكومة أيضا تنسيقا وطنيا ولجنة للمتابعة والتقييم تجتمع مرة كل عام لكي تضمن تكامل برامج وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وتماشيها مع الأولويات المجملة؛ ولتقرر، على أساس سنوي، سلامة الأولويات المحددة لتنفيذ مذكرة الاستراتيجية القطرية؛ ولتعبئ الموارد من أجل تنفيذ خطة العمل الوطنية؛ وتجري تقييما في منتصف المدة وتقييما ختاميا بشأن الأنشطة المنفذة في إطار مذكرة الاستراتيجية القطرية. وقال إن من شأن المواءمة بين دورات برمجة الصناديق والبرامج العاملة في بنن، بما في ذلك مذكرة الاستراتيجية القطرية، أن يساعد على ضمان تنفيذ المذكرة. وقال إن الصلة بين الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وأهداف برامج التنمية الوطنية ينبغي أن تعزز، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٢٠/٥٠. وأضاف أنه من الضروري أيضا اتخاذ تدابير لتفادي الازدواجية وتشتت الموارد المتضائلة دوما.

٢٦ - وأضاف أن وفده يعلق أهمية على إنشاء أماكن عمل مشتركة لجميع الصناديق والبرامج العاملة في الإقليم، ولذلك قررت بنن بناء دار للأمم المتحدة، بمساعدة مالية من شركائها في التنمية، وخاصة اليابان والبلدان الاسكندنافية.

٢٧ - وقال إن بنن بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا، تعلق أهمية كبيرة على النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة في الوقت الذي يجري فيه تهميش البلدان الأضعف اقتصاديا من جراء عملية العولمة. وفي هذا السياق، يقع على عاتق الأمم المتحدة دور هام عليها أن تقوم به من خلال توفير المساعدة المالية والتقنية دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية.

٢٨ - **السيدة روز أديويمي** (منظمة الصحة العالمية): قالت إن منظمة الصحة العالمية تعمل مع الحكومات، ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء آخرين لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة لصحة الطفل وبقائه حتى عام ٢٠٠٠ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقالت إنه أحرز بعض التقدم في منتصف العقد، ولكن ليس ثمة ما يدعونا للشعور بالرضا. فالتقدم كان مفرطا في عدم اتساقه، وكانت معدلات وفيات الأطفال في بعض البلدان آخذة في الزيادة. وبلغ عدد الوفيات بين أفقر أطفال العالم حدا فائقا في الضخامة النسبية.

٢٩ - وأضافت أنه في ٤٥ بلدا، كان هناك طفل واحد، على الأقل، من بين كل ١٠ أطفال، لم يبق على قيد الحياة حتى سن الخامسة في عام ١٩٩٥؛ وفي ١٣ بلدا من تلك البلدان، جميعها في أفريقيا ما عدا بلد واحد، كانت الأرقام هي طفل من كل خمسة أطفال، ويُعزى ٧٠ في المائة من وفيات الأطفال على المستوى العالمي إلى خمسة أسباب يمكن الوقاية منها أو علاجها وهي: إصابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والملاريا، والحصبة، وسوء التغذية. وقد كان إعلان استراتيجية الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة في عام ١٩٩٦ إيذانا بتكثيف الجهود من أجل تخفيض عدد وفيات الأطفال بالتعاون مع اليونيسيف والحكومات والشركاء الآخرين. والهدف هو تحسين مهارات العاملين في الخدمات الصحية في مجال تشخيص مرض الأطفال وعلاجهم، وتحسين نظام تقديم الرعاية الصحية وتعزيز ممارسات الأسرة والمجتمع التي تدعم صحة الأطفال ونمائهم. وأضافت أنه قد جرى التركيز على الوقاية من خلال تحسين التغذية، بما في ذلك الرضاعة الطبيعية، وتوسيع نطاق التغطية بالتحصين ضد أمراض الطفولة، وزيادة استخدام ناموسيات الفراش المعالجة بالمبيدات الحشرية. وقالت إن الاستراتيجية واعدة، ولكن هناك شوطا طويلا لا بد أن نقطعه قبل أن نحقق الإعمال التام لحقوق الطفل في أقصى مستوى من الصحة يمكن الوصول إليه وأن نضمن حصول الطفل على الخدمات الصحية الجيدة اللازمة.

٣٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن منظمة الصحة العالمية تتصل بأعضاء أسرة الأمم المتحدة الآخرين، لكي تضم مواردها ومعارفها، وتعمل مع البلدان على نحو وثيق، وتشرك القطاع الخاص. وقالت إن علاقات العمل الجديدة هذه ستؤثر تأثيرا ملموسا على صحة الأطفال وغيرهم من بين أفقر قطاعات السكان.

٣١ - **السيد عزيز** (تونس): قال إن استعراض الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يجري في سياق ركود الموارد الأساسية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وتشكل هذه الحالة مدعاة لقلق البلدان النامية لأن الأنشطة التنفيذية

ما برحت تقوم بدور هام في مساعدة تلك البلدان على إدارة تنميتها. وأضاف أن منظومة الأمم المتحدة قد أسهمت في تنفيذ خطة التنمية الوطنية في المغرب في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ بتوفير التعاون التقني، وتعزيز القدرة الوطنية والمساعدة على تحديد نهج متكامل للتنمية البشرية المستدامة. وعلى الرغم من أن مقدار المساعدة المقدمة كان متواضعا، إلا أن أثرها كان عظيما.

٣٢ - وقال إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد وفر نهجا متكاملا يمكن أن يعزز الاستفادة من مذكرات الاستراتيجية القطرية والنهج البرنامجي. وأضاف أن هاتين الأداتين، مهما كانت درجة نفعهما، لن يكون لهما تأثير حقيقي ما لم يحسنا تماسك البرامج وفعالية الأنشطة التنفيذية من حيث التكلفة. وحسبما جاء في الفقرة ٩٧ من تقرير الأمين العام (A/53/226) فإن العلاقة بين مذكرة الاستراتيجية القطرية وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينظر إليها بطرق مختلفة من جانب مؤسسات المنظومة؛ وأضاف أن وفده يرى أن ذلك مما يتناقض مع الهدف الذي نسعى إليه. ولذلك يتعين إعادة النظر في المسألة.

٣٣ - وأضاف أن بناء القدرات أصبح محط الاهتمام العالمي من أجل التنمية، ووفده يؤيد توصيات الأمين العام في هذا الصدد. وقال إن تونس تأمل في أن ترى بناء القدرة وقد أصبح المحور المركزي لجميع الأنشطة التي تضطلع بها صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٣٤ - واختتم كلمته قائلا إنه على الرغم من الجهود المبذولة لاستكشاف طرائق جديدة للتمويل، فمن الواضح لوفده أن طرائق التمويل الحالية للموارد الأساسية لا تجتذب المساهمات المطلوبة للوفاء بتحقيق الأهداف المقررة وتغطية الاحتياجات الجديدة الناشئة عن مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية. وقال إن قرار المساهمة يستند أساسا إلى اعتبارات سياسية، ويأمل وفده في إيجاد طريقة في سياق استعراض الأنشطة التنفيذية وبما يتفق مع إصلاح الأمم المتحدة، تتيح للصناديق والبرامج القيام بدورها المرجو في التنمية.

٣٥ - **السيد غوغليلميلي فيرا** (فنزويلا): قال إن حكومته قد علقت أهمية على تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية واعتمدت على وكالات الأمم المتحدة بوصفها شريكا لا بديل له في تصميم وتنفيذ كثير من هذه البرامج. وقال إن إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون مع فنزويلا للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ دعا إلى تعبئة حوالي ٣٧ مليون دولار لمكافحة الفقر والإجحاف الاجتماعي. وستسهم فنزويلا بما يناهز ٩٥ في المائة من تلك الموارد، ولكن مشاركة برنامج الأمم المتحدة لها أهمية خاصة في المساعدة على وضع برامج طويلة الأجل وفي تدريب الموظفين المحليين. كما وفرت أيضا رصدا إداريا دقيقا من خلال المشروع وكفلت سير المشروع حسب الجدول الزمني. وتشكل الموارد التي أسهم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال الابتدائي وهو ضروري للغاية من أجل توليد موارد مالية تكميلية وقدرة تقنية إضافية. وقال إن وفده يؤيد عملية التنسيق التي ستسفر عن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي سيجعل من الأيسر جذب موارد تكميلية من المانحين غير التقليديين، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٣٦ - وقال إن فنزويلا، شأنها شأن بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، بذلت جهودا كبيرة لتعويض النقص في الموارد الأساسية، ولكن الموارد التكميلية لا ينبغي أن تعتبر بديلا لتلك الموارد. ومن المهم إبلاغ البلدان المانحة

بالاحتياجات الحقيقية للمنطقة. وينبغي أن تشمل المعايير المتعلقة بتخصيص الموارد الأساسية بارامترات مثل مستويات الفقر، ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع وتعليم الرعاية الصحية وحالة الإسكان، حتى يتسنى التعبير عن الحقائق الإقليمية. وقال إن التشاور الأوسع نطاقا مع جهات التنسيق المعنية بالتعاون التقني الدولي في كل بلد سيكفل تعبير المشروعات عن الاحتياجات الإقليمية. وينبغي أن يكون واضحا أن تخصيص الموارد الأساسية سيكفل الحفاظ على طبيعة الأنشطة التنفيذية بوصفها برامج إنمائية.

٣٧ - **السيد إغليم** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن استعراض السياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات يتوافق مع الأزمة المالية العالمية، التي قوضت منجزات غالبية البلدان النامية في القطاع الاجتماعي. وقال إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تلك البلدان هو الحفاظ على منجزاتها في مجالات مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والأمن الغذائي، وصحة ورفاه المرأة والطفل، والسكان، وتنمية الموارد البشرية. وقال إن الأزمة أصابت كل من القطاعين العام والخاص. ولم يعد لدى الحكومات ما يكفي من موارد لتمويل الإنفاق الاجتماعي، وكان من المحتم أن تؤدي البطالة الآخذة في الارتفاع إلى زيادة معدلات الفقر. ومما يؤسف له أن الأزمة المالية لم ينظر إليها كتهديد منتظم لبرامج التنمية الاجتماعية والبشرية على المستوى العالمي، ومن ثم جاءت الاستجابات لتلك الأزمة حتى الآن متقطعة، والاستجابة المنسقة من جانب مختلف الكيانات الدولية تعد أمرا حيويا.

٣٨ - وقال إن الأولوية المشتركة لدى جميع البلدان النامية على وجه التقريب هي القضاء على الفقر. ويشكل نقص الموارد، ولا سيما الموارد الأساسية والعامة، العقبة الأساسية أمام توسيع نطاق الأنشطة التنفيذية في هذا المجال. ومع ذلك، فمما يؤسف له أن المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل التنمية، قد وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عقود. وقال إن تركيز منظومة الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو على المتابعة النشطة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا وتنفيذ تلك النتائج لا يتماشى مع الحالة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٩ - وقال إن ملكية البلدان المستفيدة للبرامج أمر حيوي لنجاح هذه البرامج. ولا بد أن تبدي جميع المبادرات على مستوى المقر والمستوى الميداني المرونة والقدرة على الاستجابة لأولويات واحتياجات البلدان المستفيدة وأشار إلى أن عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي ما زالت في مرحلتها التجريبية، ستخضع للتقييم، ولن يستخلص في الدورة الحالية سوى النتائج التمهيدية. ومن الأهمية بمكان أن تكون الملكية التامة للعملية في جميع مراحلها للبلدان المستفيدة.

٤٠ - **السيدة سيمونوفا** (الجمهورية التشيكية): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على موضوع بناء القدرات من أجل التنمية في ظل عولمة الاقتصاد العالمي. ويقدم تقرير الأمين العام الدليل على التغييرات الجوهرية التي تشكل بالتدريج نمطا جديدا من المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف. وقد بذلت جهود عديدة لتحقيق تنسيق أفضل للمساعدة الدولية في الميدان من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين، فضلا عن استحداث استراتيجية تمويل جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. إلا أن، الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي تطرح أسئلة جديدة عما إذا كانت هذه التغيرات وغيرها من التغيرات المتوقعة في الأنشطة التنفيذية تعد كافية، وبشأن محور تركيز المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف.

٤١ - وأضافت أنه على الرغم من أن الجمهورية التشيكية قد مرت بسرعة خلال مرحلتها الانتقالية وحققت نجاحا نسبيا، فقد تعلمت أن دور الحكومة والحكم السليم، وسيادة القانون ووضع سياسات صناعية وتصديرية مستدامة لا ينبغي التقليل من شأنها، وأنه بدون بناء القدرات الداخلية - ودون تنمية الإمكانات البشرية والمؤسسية والتقنية لمواجهة تحديات العولمة - فإن البلد لن يجد له سبيلا نحو التنمية المستدامة.

٤٢ - ومضت قائلة إن البلدان النامية، وكذلك معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بحاجة إلى الدعم والمساعدة من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز قدراتها الذاتية على الاندماج في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة. وليس ثمة خيارات أخرى كثيرة. وينبغي توظيف جميع أبعاد التعاون التقني بين البلدان النامية. وقالت إن وفدها يؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها أن بناء القدرات ينبغي أن يحدد صراحة كهدف لجميع أنواع المساعدات التقنية وينبغي توخيه لا على أنه تدريب للموارد البشرية فقط، بل باعتباره أيضا تطويرا للمؤسسات وتحسينا للبيئة التي تعمل فيها. ومن شأن زيادة التركيز على بناء القدرات أن يحقق فائدة كبرى للبلدان التي تواجه أهم التحديات ألا وهو النجاح في العولمة.

٤٣ - عاد الرئيس، السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) إلى مقعد الرئاسة.

٤٤ - السيد شافر (منظمة العمل الدولية): قال إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/53/266) القاضية بضرورة أن تسهم الأنشطة التنفيذية في تعزيز الصلات مع المجتمع المدني، لها أهمية خاصة لدى منظمة العمل الدولية نظرا لأن أنشطتها التنفيذية قد صيغت ونفذت استجابة للاحتياجات التي أعربت عنها العناصر المكونة لها، والتي لا تمثل الحكومات فحسب، وإنما أصحاب العمل والعمال أيضا. وقال إن سياسة الشراكة النشطة التي تتبعها المنظمة قد زادت من وجودها التقني ميدانيا كما زادت من قدرتها على الاستجابة للعناصر المكونة لها، ومن ثم تيسير تنسيق أنشطتها على المستوى القطري في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٤٥ - وقال إن مؤتمر العمل الدولي قد اعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٨، إعلانا يؤكد من جديد الأساس المعياري الذي تستند إليه أنشطة التعاون التقني.

٤٦ - وأضاف أنه من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وجدت منظمة العمل الفرصة لتعزيز أولويات العناصر المكونة لها في إطار سياسة الشراكة النشطة. وسيدرس مجلس الإدارة، في دورته المقبلة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ضوء ولاية منظمة العمل الدولية، وأولوياتها، واختصاصاتها من حيث التأثير الذي سيخلفه هذا الصك على طابع المنظمة الثلاثي على الصعيد الميداني والقيمة المضافة الناتجة عن المشاركة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤٧ - وقال إنه تمشيا مع الإطار المجمل في تقرير الأمين العام، لن تضيع منظمة العمل الدولية الفرص من أجل التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الآخرين في المجالات التي يمكن أن يسفر فيها العمل المشترك عن قيمة مضافة للعناصر المكونة لها. وهذه الفرص قائمة في عدة ميادين، نذكر منها بضعة أمثلة فحسب، إلغاء

عمل الأطفال، وتعزيز فرص العمل في المدن، والنهوض بالأحياء الفقيرة، وزيادة آثار السياسات الاستثمارية على فرص العمل وعلى التخفيف من وطأة الفقر من خلال دعم القطاع غير النظامي.

٤٨ - **السيدة هورميلا** (كوبا): رحبت بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين تنسيق الأنشطة وأيدت تلك الجهود. إلا أن كوبا تشغلها الأهمية المفرطة الممنوحة لموضوع التنسيق والتي ترتب عليها أن أصبحت مسألة إدارية أو تنظيمية، تصرف اهتمام الدول الأعضاء عن الأولويات الحقيقية التي ينطوي عليها التعاون الإنمائي. وقالت إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يطرح كما لو كان دواء يشفي كل العلل لعلاج المشاكل العديدة التي تواجه الأنشطة التنفيذية للمنظومة، على الرغم من أنه يصعب تصور ما يمكن للإطار أن يوفره إذا كانت الموارد الأساسية للصناديق والبرامج آخذة في التضاؤل. ولا يمكن نجاح أي ممارسة في الميدان ما لم تحصل على موافقة ومشاركة الحكومات المستفيدة، وما لم تستجب لأولوياتها الوطنية.

٤٩ - وقالت إن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد بدأ كمبادرة بناءة، ولم يكن يقصد به تقويض دور الحكومات الوطنية الرائد في تنسيق الأنشطة التنفيذية ميدانيا. ومضت قائلة إن وفدها يعارض طرح شروط مواضيعية، أو مالية أو سياسية لا تتماشى مع السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة، ألا وهي عالميتها وطابعها الطوعي وطابعها كمنحة، وسماتها الحيادية والتعددية، وقالت إن وفدها يؤمن بمبدأ الالتزام الدقيق بالأولويات التي قررتها البلدان المستفيدة.

٥٠ - **السيد هايمرلي** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه يشعر بغاية التشجيع من الترحيب الذي أبداه المشاركون في المناقشة بتقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ولتأييدهم الواسع النطاق للعمل الذي أنجز فيما يتعلق بالتقييم وللابتكارات المتصلة بالآثار المترتبة على الأنشطة التنفيذية. وأعرب عن الأمل في أن يتسع نطاق المشاركين في تقييم العملية.

البند ٩١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/53/L.2 و L.4 و L.5)

(ب) تمويل التنمية، بما في ذلك النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

مشروع قرار بشأن الأزمة المالية وأثرها على النمو والتنمية، وبخاصة على البلدان النامية (A/C.2/53/L.4)

٥١ - **السيد هابسورو** (إندونيسيا): عرض مشروع القرار A/C.2/53/L.4 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فلفت الانتباه إلى الفقرات ٢ و ١٠ و ١٥ من مشروع القرار ودعا جميع الوفود إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالنص.

(ج) السلع الأساسية (تابع)

مشروع قرار بشأن السلع الأساسية (A/C.2/53/L.5)

٥٢ - السيدة جاتمكو سنغيه (إندونيسيا): **عرضت مشروع القرار** A/C.2/53/L.5 **بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المقصود بمشروع القرار أن يعزز أهمية قطاع السلع الأساسية، الذي لا يزال يشكل المصدر الرئيسي لدخل البلدان النامية من التصدير.**

(د) أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية A/C.2/53/L.2

٥٣ - السيدة جاتمكو سنغيه (إندونيسيا): **عرضت مشروع القرار** A/C.2/53/L.2 **بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، قائلة إن المقصود من استخدام نفس عنوان مشروع قرار العام الماضي هو إبراز الحقيقية المؤسفة وهي أن مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ما برحت بعيدة عن الحال. وأنه ما زالت توجد حاجة ماسة لنهج شعاره "مرة واحدة وإلى الأبد" يستهدف تخفيض أصل ديون البلدان النامية وتخفيض خدمة هذه الديون إلى معدلات يمكن تحملها.**

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.